تم مراجعة المعايير الدولية للتدقيق (ISA) و إصدار النسخة الأخيرة في أكتوبر 2015 لتدخل حيز التطبيق لتدقيق القوائم المالية المنتهية في 15 ديسمبر 2016 و ما بعد، حيث تم تعديل و إعادة صياغة 9 معايير منها، و بالتالي أصبح لدى المدققين اليوم 36 معيار يحتوي كل معيار على مجموعة من الفقرات.

حاولنا من خلال هذا العنوان التطرق إلى أهم المعايير الموجودة في الجدول السابق بشكل مختصر (وليس كل المعايير) وابتداء من معايير المجموعة الثانية و التي هي معايير المسؤوليات.

3-3-1- معايير المسؤوليات * 200- 299 *:

1) * 200* الأهداف و المبادئ الرئيسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية: يعتبر هذا المعيار معيار المعايير أو الإطار النظري لكل المعايير الأخرى حيث يحتوي على:

- هدف التدقيق: حيث أن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو لأجل تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت و فقا لإطار محدد، و أنها خالية من أية انحرافات مادية و تعبر بصورة واضحة، حقيقية و عادلة عن نتائج عمليات المؤسسة؛
- المبادئ العامة: هي مبادئ ملزمة لكل مدقق صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، تسمى بالمبادئ الأخلاقية التي تحكم مسؤولية المدقق المهنية و هي الاستقلالية، الكرامة، الموضوعية، الكفاءة المهنية و العناية المطلوبة، السرية، السلوك المهني و المستوى العلمي.

2) * 210* شروط التكليف بالتدقيق: شروط اتفاقية أو قبول التدقيق و الخاص بكتاب التكليف بالتدقيق، حيث أنه قبل البدء في عملية التدقيق، يتوجب على العميل طلب خدمات المدقق بشكل رسمي عن طريق إرسال كتاب التكليف رسميا للعميل ليؤكد موافقته على تعيينه و هذا قبل المباشرة في المهمة، تجنبا لحدوث أي سوء تفاهم ويحتوي هذا الكتاب على الأمور الرئيسية نذكر منها: الهدف من المهمة، مسؤولية الإدارة عن تحضير و تقديم البيانات المالية، نطاق التدقيق، شكل التقرير، أسس احتساب الأتعاب و كيفية تسديدها، و مسؤولية المدقق في قيامه بالمهمة حسب المعايير الدولية التي تتطلب التخطيط للتدقيق لأجل الحصول على أدلة كافية و مقنعة.

3) * 220* رقابة الجودة لأعمال التدقيق: أو رقابة الجودة لتدقيق البيانات المالية هو معيار الرقابة على النوعية (الجودة: Quality) يشير هذا المعيار إلى وجوب و ضع مؤسسات التدقيق لسياسات و إجراءات رقابة نوعية مصممة للتأكيد من إنجاز جميع أعمال التدقيق و حسب معايير التدقيق الدولية أو حتى حسب المعايير المحلية و من هذه السياسات و الإجراءات نجد التمسك بالمبادئ الشخصية التي يجب أن يتمتع بها المدقق كالاستقلالية، الموضوعية، السرية، الاتصاف بالمهنية و الكفاءة و إنجاز المهام بالعناية اللازمة.

4) * 230* التوثيق: يتعلق هذا المعيار بتوثيق جميع الأمور المهنية في أوراق العمل كبرهان على رأي المدقق النهائي و أن إجراءات التدقيق التي قام بها قد تمت و وفقا لمعايير التدقيق الدولية، تشير هذه النقطة الخاصة بتوثيق الأمور المهنية إلى كل الأمور المهمة و الأساسية التي توفر للمدقق قرائن يدعم بها رأيه.

يراعى في هذا المعيار مبدأ هام من المبادئ العامة أو الشخصية الذي يجب أن يتوفر في المدقق ألا و هو مبدأ السرية و حفظ أوراق العمل حيث يتطلب هنا من المدقق أن يتبنى إجراءات ملائمة للمحافظة على السرية و سلامة أوراق العمل، و الاحتفاظ بها لفترة كافية لمواجهة الاحتياجات المهنية و وفقا للمتطلبات القانونية، كما نشير إلى هذه النقطة الأخيرة هنا بمراعاة المدقق أيضا لمبدأ آخر ألا و هو مبدأ بذل العناية المهنية اللازمة أو كما سماه بعض الباحثين الآخرين بمبدأ الحذر المهني المعقول.

5) * 240* الاحتيال و الخطأ: أو مسؤولية المدقق المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية

يعرف الاحتيال بأنه الانحرافات المتعمدة و هو فعل مقصود بينما الخطأ غير متعمد و فعل غير مقصود، فالأخطاء في البيانات المالية تنشأ بسببين إما الخطأ أو الاحتيال و العامل الذي يفرق بينهما، هو ما إذا كان الإجراء الأساسي الناتج عنه الأخطاء في البيانات المالية مقصود أو غير مقصود، فعدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال هو خطر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ كالأخطاء الحسابية و الكتابية في السجلات و المعاملات المحاسبية، السهو أو سوء فهم الحقائق، أو سوء تطبيق السياسات المحاسبية،

ينطوي الاحتيال على التواطؤ، التزوير أو حذف متعمد أو تجاوزات للرقابة، كالتزوير أو التلاعب بالمستندات و السجلات، اختلاس الأصول، سوء تطبيق البيانات المحاسبية.

ينص هذا المعيار على أنه عند قيام المدقق بعملية التخطيط و تنفيذ إجراءات التدقيق، وكذلك عند قيامه بإعداد التقرير لنتائج التدقيق يتوجب عليه التفكير في مخاطر احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال و الخطأ، و في حالة الشك أو اكتشاف وجودهما من قبل المدقق فعليه التوسع في إجراءاته التدقيقية و تقديم تقارير للإدارة لمستعملي البيانات المالية و المعتمدين على تقرير المدقق، و السلطات النظامية أو التنفيذية.

6) * 250* مراعاة القوانين و الأنظمة عند تدقيق البيانات المالية: يتعلق هذا المعيار بمسؤولية تطبيق القوانين و الأنظمة و أن الإدارة مسئولة عن هذا التطبيق، و أن مسؤولية المدقق عند اكتشافه لعدم التطبيق أو المطابقة و بعد تأكده من ذلك، عليه رفع تقارير حول عدم المطابقة للإدارة العليا و السلطات المشرفة.

نجد في هذه المجموعة معايير أخرى و هي: المعيار 260: الاتصال مع أولئك المكلفين بالحكومة، 265: الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحكومة و الإدارة.

3-3-2- معايير التخطيط * 300- 399 *:

1) * 300* التخطيط: أو معيار التخطيط لتدقيق البيانات المالية: يتم التخطيط لأجل توفير مستوى حول التخطيط للتدقيق، و يشمل الخطة العامة، الخطة في حالة التدقيق الجديد و تحديد المستويات المادية، يتجلى الغرض من هذا المعيار في توفير إرشادات لتخطيط عملية تدقيق البيانات المالية، فعلى المدقق تخطيط عملية التدقيق حتى يتم انجازها بطريقة فعالة و في الوقت المطلوب.

2) * 315* التعرف على مخاطر الأخطاء الجوهرية و تقديرها من خلال فهم المؤسسة و بيئتها: تتعين مسؤولية المدقق هنا في هذا المعيار في تحديد و تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية من خلال فهم المؤسسة و بيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية لها، و من ثم توفير أساس لتصميم و تنفيذ استجابات للمخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية و يكون الحصول على فهم المؤسسة و بيئتها من خلال فهم اللوائح و العوامل الخارجية الأخرى ذات الصلة بما في ذلك عملياتها، الهيكل التنظيمي لها، طريقة تمويلها، معرفتها أيضا للسياسات المحاسبية و تطبيقها.

أما الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق فيكون من خلال فهم لأدوات الرقابة ذات الصلة بالتدقيق، و تقييم تصميم لتلك الأدوات الرقابية و تحديد ما إذا كان قد تم تطبيقها من خلال تنفيذ الإجراءات.

3) * 320* الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق: أو معيار الأهمية النسبية في تخطيط و أداء التدقيق: هدف هذا المعيار هو تحديد مسؤولية المدقق عند تطبيق مفهوم الأهمية النسبية في تخطيط و تنفيذ عملية تدقيق البيانات المالية.

يتوجب على المدقق تحديد الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل عند وضعه للإستراتيجية العامة للتدقيق و في ظروف محددة للمؤسسة يجب على المدقق أن يحدد مستوى أو مستويات الأهمية النسبية بمبالغ دون الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل، لفئات معينة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات و التي يتوقع أن تؤثر التحريفات فيها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين.

كما يوجد في هذه المجموعة معيار 330: استجابة المدقق للمخاطر المقيمة.

3-3-3- معايير نظام الرقابة الداخلية * 400- 499 *:

بالنسبة للمعيارين الموجودين سابقا المعيار * **400* تقدير المخاطر و الرقابة الداخلية و المعيار * 401* التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب** تم سحبهما في كانون الأول- ديسمبر- 2005.

1) * 402* اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمؤسسات التي تستخدم مؤسسات خدمية: الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات و تحديد مسؤولية المدقق للحصول على ما يكفي من الأدلة المناسبة، عندما تستخدم هذه المؤسسة خدمات مؤسسة خدمية واحدة أو أكثر، و يتوسع المعيار في كيفية تطبيق مدقق المؤسسة معيار التدقيق الدولي (315: تحديد و تقييم الخطأ الجوهري من خلال فهم المؤسسة و بيئتها) و المعيار (330: استجابة المدقق للمخاطر المقيمة).

2) * 450* تقييم التحريفات المتعارف عليها خلال التدقيق: أو معيار تقييم البيانات الخاطئة خلال عملية التدقيق: يتناول هذا المعيار الدولي تحديد مسؤولية المدقق بشأن تقييم تأثير الانحرافات المتعارف عليها (أو البيانات الخاطئة المكتشفة)، أو التحريفات الغير المصححة (البيانات الخاطئة الغير المصححة) خلال عملية التدقيق – إن وجدت– على البيانات المالية.

فبالنسبة للبيانات الخاطئة أو الانحرافات المتعارف عليها هي بيانات تنشأ عن خطأ غير متعمد أو (مقصود) و تكون في مثلا (المبالغ، التصنيف، العرض...) أما البيانات أو التحريفات الغير مصححة فهي تلك البيانات التي قام المدقق بتجميعها خلال عملية التدقيق و التي لم يتم تصحيحها، وتقسم هي بدورها إلى نوعين : [بيانات خاطئة فعلية و بيانات خاطئة تقديرية] فالبيانات الخاطئة الفعلية هي البيانات الخاطئة يقينا و ليس فيها أدنى شك.

3-3-4- معايير أدلة الإثبات * 500- 599 *:

1) * 500* أدلة الإثبات: الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات لكمية و نوعية أدلة الإثبات فهي بمثابة المعلومات التي يحصل عليها المدقق لأجل الوصول و استخلاص استنتاجات معقولة تشكل أساسا لرأي المدقق، قد تشمل هذه الأدلة على المستندات، الدفاتر، و المعلومات الأخرى ذات الصلة، يجب أن تكون هذه الأدلة كافية، و كفاية الأدلة هي مقياس لكمية أدلة التدقيق، حيث أن هذه الكمية تتأثر بتقدير المدقق بمخاطر التحريف، حيث أنه كلما كانت المخاطر المقدرة مرتفعة، وجب رفع الطلب على أدلة تدقيق أكثر، كما تتأثر بجودة أدلة التدقيق، فكلما كانت الجودة أعلى يكون المطلوب أقل، ذلك فإن الحصول على المزيد من أدلة التدقيق لا يعوض افتقارها للجودة.

إن إجراءات الحصول على الأدلة تشمل الاستفسار، الاحتساب، الجرد و ملاحظة الجرد، التأييدات، الاستفسارات و الإجراءات التحليلية.

فيما يخص تقرير المدقق هنا إن لم يتمكن المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية و ملائمة لإزالة شكوكه يتوجب عليه إبداء رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء رأيه.

2) * 501* أدلة الإثبات* اعتبارات إضافية لبنود محددة: أو اعتبارات محددة لبنود مختارة " أدلة التدقيق" الهدف من هذا المعيار هو تحديد مسؤولية المدقق بشأن الاعتبارات المحددة عند حصوله على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة فيما يتعلق بجوانب معينة للمخزون، و الدعاوي القضائية و المطالبات التي تكون المؤسسة طرفا فيها و المعلومات القطاعية عند تدقيق البيانات المالية.

3) * 505* المصادقات الخارجية: يساعد هذا المعيار المدقق على تصميم و تنفيذ إجراءات المصادقة الخارجية للحصول على أدلة تدقيق ملائمة و موثوق بها.

إن أدلة التدقيق التي تكون في شكل مصادقات خارجية يتم الوثوق بها بشكل أكبر من الأدلة المعدة داخليا بمعرفة المؤسسة، أما إجراءات المصادقة الخارجية يجب على المدقق أن يحافظ على الرقابة على طلبات المصادقة الخارجية بما في ذلك تحديد المعلومات التي سيتم عليه أو طلبها، اختيار الطرف المناسب المطلوب منه المصادقة، تصميم طلبات المصادقة بما في ذلك تحديد أن الطلبات معنونة بشكل سليم، و إرسال الطلبات بما في ذلك طلبات المتابعة بحسب الحال إلى الطرف المطلوب منه المصادقة.

4) * 510* التكليف بالتدقيق لأول مرة- الأرصدة الافتتاحية: أو عملية التدقيق الأولية – الأرصدة الافتتاحية- يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤولية المدقق حول الأرصدة الافتتاحية عند القيام بارتباط التدقيق لأول مرة و هل هي مدققة أم لا و التأكد من أن المبادئ المحاسبية المستعملة ثابتة التطبيق، و مسؤولية المدقق في حالة عدم التأكد و الإجراءات الخاصة بالتأكد من بعض الفقرات مثل الالتزامات الطويلة الأجل، الموجودات الثابتة و بعض الأرصدة الأخرى و على سبيل المثال الذمم المدينة في حالة قبضها و الذمم الدائنة في حالة دفعها.

5) * 520* الإجراءات التحليلية: هدف هذا المعيار هو توفير إرشادات حول تطبيق الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق فعلى المدقق تطبيقها في مرحلة التخطيط و المراجعة الشاملة قبل إصدار التقرير، فالإجراءات التحليلية تعني تحليل النسب و المؤشرات المهمة مثل العلاقات و المقارنات و التي تكون متعارضة مع معلومات أخرى، و يتم استعمال هذه الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط، مرحلة التدقيق الجوهري (التفصيل) و المرحلة النهائية.

6) * 530* أخذ عينات التدقيق: يهدف هذا المعيار إلى تقديم إرشادات حول طريقة استعمال عينات التدقيق و إجراء الاختبارات الانتقائية الأخرى، و تمثل عينات التدقيق تطبيق إجراءات الالتزام و الإجراءات التفصيلية (الجوهرية) على أقل من 100 % من النشاط لأي فقرة من فقرات البيانات المالية لأجل الحصول على الأدلة التدقيقية و تقييمها، يتم اختيار العينة إما بواسطة الطريقة العشوائية أو الطريقة المنظمة، أو الاختيار الطبقي أو العنقودي.

7) * 540* تدقيق التقديرات المحاسبية: الهدف من هذا المعيار هو تحديد مسؤوليات المدقق في الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة بشأن ما إذا كانت التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في البيانات المالية معقولة سواء المثبتة منها أو المفصح عنها، فالتقدير المحاسبي لقيمة يمثل تقديرا تقريبيا لمبلغ ما في غياب وسائل دقيقة للقياس في الاحتساب و على سبيل المثال احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، مخصصات تدني قيمة التثبيتات و الذمم المدينة، و مخصص الخسائر المتوقعة من الدعاوى القضائية على المؤسسة.

8) * 550* الأطراف ذات العلاقة: يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤولية المدقق و إجراءات التدقيق المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة و المعاملات مع تلك الأطراف، و التي عرفت بأنها أطراف إذا كان لأحدهما القابلية للسيطرة على الطرف الآخر أو لديه تأثير مادي على الطرف الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

بخصوص المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتوجب الانتباه إليها سواء التي توفرها الإدارة أو المعاملات الأخرى غير المحددة، و كذا كفاية إجراءات الضبط على هذه المعاملات.

9) * 560* الأحداث اللاحقة: يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤوليات المدقق المرتبطة و ذات العلاقة بالأحداث اللاحقة عند تدقيق البيانات المالية، و الأحداث اللاحقة تقسم إلى أحداث تقع حتى تاريخ تقرير المدقق و هي نوعين: الأول يتطلب تعديل البيانات المحاسبية و الثاني لا يتطلب تعديل هذه البيانات بل يتوجب الإفصاح عنها لأنه تؤثر على رأي متخذ القرار، كما تقسم إلى أحداث مكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق و قبل إصدار القوائم المالية، و أحداث مكتشفة بعد صدور القوائم المالية، و أخيرا طرح القوائم المالية للجمهور.

10) * 570* الاستمرارية: أو المنشأة المستمرة : الغرض من هذا المعيار هو توفير إرشادات حول مسؤولية المدقق حول احترام فرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية، و بموجب الاستمرارية في المحاسبة تعد البيانات المالية بافتراض أن المؤسسة باقية، و سوف تستمر في أعمالها في المستقبل المنظور.

11) * 580* إقرارات الإدارة: أو الإفادات المكتوبة: يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤولية المدقق بشأن الحصول على إقرارات من الإدارة و حيثما يكون ذلك مناسبا المكلفين بالحوكمة عند تدقيق البيانات المالية.

تستعمل إقرارات الإدارة كأدلة تدقيق و من أمثلة هذه الإقرارات اعتراف الإدارة عن مسؤوليتها عن تحضير و تقديم البيانات المالية و مصادقة مجلس الإدارة على هذه البيانات المالية.

3-3-5- معايير الاستفادة من عمل آخرين * 600- 699 *:

1) * 600* الاستفادة من عمل مدقق آخر: يعالج هذا المعيار حالة إعطاء تقرير حول البيانات المالية من قبل مدقق يعتمد على مدقق آخر و الذي لا تربطه معه أية علاقة مهنية فيقوم هذا الأخير بتدقيق فرع أو فروع، و لهذا على المدقق الرئيسي و الذي يكون مدقق المؤسسة الأم أن يتصل بالمدقق الآخر ويخبره عن بعض الأمور المهمة المطبقة مثل الاستقلالية، كما يستفسر أيضا عن كفاءته المهنية.

2) * 610* مراعاة عمل التدقيق الداخلي: أو استخدام عمل المدققين الداخليين: عرفت الرقابة الداخلية بأنها :" السياسات و الإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لأجل توفير تأكيد معقول من أن أغراض الإدارة المعنية سوف يتم الوصول إليها"، فالمدقق يقوم بفهم و دراسة الرقابة الداخلية لأجل تحديد مستوى مخاطر الرقابة و بما أن المدقق الداخلي و الخارجي هدفهما متطابقان فإن المدقق الخارجي يقوم بالاستفسار حول كفاءة قسم التدقيق الداخلي، و استقلالية المدقق الداخلي فيه للاستفادة منه و عادة ما يتم الاتصال و التنسيق بينهما في وقت مبكر و من ثم الاستمرار في هاذين العنصرين.

فتزداد فعالية التنسيق مع التدقيق الداخلي، إذا عقدت الاجتماعات في مراحل مختلفة خلال الفترة، و يحتاج المدقق الخارجي إلى إحاطته بتقارير التدقيق الداخلي ذات العلاقة و وضعها تحت تصرفه.

3) * 620* الاستفادة من عمل خبير: يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤوليات المدقق ذات العلاقة بعمل فرد أو مؤسسة في مجال خبرة معينة بخلاف مجالات المحاسبة و التدقيق، و ذلك لحصول المدقق على أدلة إثبات كافية و ملائمة و قد يكون الخبير مكلفا من قبل المؤسسة أو موظفا فيها أو مكلفا من قبل المدقق أو موظفا لديه.

3-3-6- معايير استنتاجات التدقيق و إصدار التقارير * 700- 799 *:

1) * 700* تقرير المدقق حول البيانات المالية: الهدف من هذا المعيار هو تحديد مسؤولية المدقق و توفير إرشادات حول شكل و مضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة عملية التدقيق بشأن البيانات لمؤسسة ما، يحتوي هذا التقرير على عناصر أساسية تتمثل في عنوان التقرير، الجهة التي يوجه إليها التقرير، الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية، و تضم تحديد البيانات المالية المدققة و مسؤوليات كل من إدارة المؤسسة و المدقق، و فقرة النطاق يكون فيها شرح لطبيعة عملية التدقيق بالإشارة إلى معايير التدقيق الدولية أو الوطنية و وصف العمل الذي قام بإنجازه أو فقرة الرأي و تحتوي على إبداء الرأي حول البيانات المالية بالإضافة إلى تاريخ التقرير، عنوان المدقق و توقيعه.

بالنسبة لتقارير المدقق هي أنواع فنجد التقارير المعدلة و تضم (الرأي المتحفظ، عدم إبداء الرأي و الرأي المعاكس)، و التقارير الغير معدلة يتوجب فيها إبداء الرأي الغير معدل في حالة استنتاج المدقق بأن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية و عادلة (أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية).

2) * 710* المقارنات: أو البيانات المالية المقارنة: الهدف من هذا المعيار هو تحديد مسؤوليات المدقق المتعلقة بالمقارنات أو ذات العلاقة بالمعلومات المقارنة عند تدقيق البيانات المالية، يتوجب على المدقق في هذا المعيار أن يحدد فيما إذا كانت المقارنات مطابقة من كافة جوانبها الجوهرية مع إطار التقارير المالية المناسبة للبيانات المالية التي تم تدقيقها.

3) * 720* المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة: يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤوليات المدقق حول مراعاته للمعلومات الأخرى سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية (بخلاف البيانات المالية و تقرير المدقق عليها) و المدرجة في التقرير السنوي للمؤسسة، و قد يكون هذا التقرير وثيقة واحدة أو مجموعة من الوثائق تخدم نفس الغرض مثل الوثائق المستعملة عند عرض الأوراق المالية.

تضم هذه المجموعة معايير أخرى و هي : * 701* الإبلاغ عن مسائل التدقيق الرئيسية في تقرير المدقق المستقل، * 705* التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل، * 706* فقرات التأكيد و الفقرات الأخرى من تقرير المدقق المستقل.

3-3-7- معايير تتعلق بمجالات متخصصة * 800- 899 *:

1) * 800* تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة: الهدف من هذا المعيار هو تحديد مسؤوليات المدقق عند تطبيق تلك المعايير على تدقيق البيانات المالية المعدة طبقا لإطار ذي أغراض خاصة و يدخل في ذلك القوائم المالية المعدة وفقا لأساس محاسبي متكامل غير معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الوطنية أو المبادئ المقبولة عموما؛ حسابات معينة، عناصر حسابات أو بنود القوائم المالية؛ القوائم المالية الملخصة.

2) * 810* تدقيق المعلومات المالية المستقبلية: الهدف من هذا المعيار هو تحديد مسؤوليات المدقق حول مهام تدقيق المعلومات المالية المستقبلية و تقديم تقرير حولها و المتضمنة إجراءات اختبار التدقيق لافتراضات التقدير الأفضل، يتوجب على المدقق في هذا المعيار عند قبوله هذه المهمة أن يحصل على أدلة إثبات كافية و ملائمة فيما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعداده بشكل مناسب و على أساس الافتراضات و قد تم عرضها بشكل ملائم و أن جميع الافتراضات تم الإفصاح عنها بشكل مناسب.

يوجد في هذه المجموعة معيار * 805* الاعتبارات الخاصة لعمليات تدقيق بيانات مالية مفردة و مكونات أو حسابات أو بنود محددة في بيان مالي.